

IRAQ COPY

Iraq In Global Think Tanks

نشرة محدودة التداول تصدر عن مؤسسة «غداً لإدارة المخاطر» وترصد ما تتناوله مراكز التفكير العالمية عن العراق

- التبعات المحتملة لعملية تصفية زعيم تنظيم داعش بواسطة القوات الأمريكية
- الزعيم القادم لدولة الخلافة الإسلامية
- نقاط ضعف جديدة لقوات الحشد الشعبي العراقية
- هل هي نهاية الفيدرالية النفطية؟ تداعيات قرار قضائي عراقي جديد
- فرصة جديدة في صناعة الملوك لأكراد العراق



مؤسسة «غداً لإدارة المخاطر»

مركز بحثي واستشاري مستقل يختص بتحليل المخاطر الوطنية والدولية التي تواجه العراق، مع تركيز على الأمن القومي والاستقرار السياسي والاقتصادي، وتقديم حلول استراتيجية تدعم صنع القرار لبناء عراق آمن ومستدام.



غداً لإدارة المخاطر
Ghadan For Risk Management

IRAQCOPY

Iraq In Global Think Tanks

نشرة محدودة التداول تصدر مؤسسة غداً لإدارة المخاطر
وترصد ما تتناوله مراكز التفكير العالمية عن العراق

IRAQCOPY
Iraq In Global Think Tanks

د. عباس راضي
د. نصر محمد علي
د. كرار انور البديري
فيصل الياسري

فريق التحرير



+965 07779798941



iraqcopy@gfrmiraq.com

التبعات المحتملة لعملية تصفية زعيم تنظيم داعش بواسطة القوات الامريكية

التبعات المحتملة لعملية تصفية زعيم تنظيم داعش بواسطة القوات الامريكية

المصدر:

مركز ماثير عميت لمعلومات المخابرات والارهاب

<https://www.terrorism-info.org.il/en/the-killing-of-isiss-leader-in-an-operation-by-us-forces-in-syria-and-possible-implications/>

التاريخ:

8 فبراير 2022

ترجمة وتحرير:

مؤسسة «غدا لإدارة المخاطر» - ترجمة: فيصل الياسري

العدد 2
آذار 2022



ملخص تنفيذي

ومن الممكن ان يكون موت زعيم التنظيم محفزا لتنفيذ هجمات ثارية ردا على قتله في الغرب وخاصة في الولايات المتحدة. الا انه من غير المرجح ان يؤثر موت القرشي على طبيعة ومجال نشاط التنظيم في المحافظات البعيدة حيث تنشط المجاميع المحلية. على الرغم من مبايعة هذه المجموعات لزعيم داعش، فان سيطرة داعش عليها محدودة.



نظرة عامة

- أعلن الرئيس الامريكي جو بايدن ان زعيم تنظيم داعش ابو ابراهيم الهاشمي القرشي تم قتله في عملية تم تنفيذها بواسطة القوات الخاصة الامريكية في في مساء يوم 2-3 من فبراير 2022, في قرية اطمة فيمدينة ادلب في شمال غرب سوريا. وقد ذكر الجنرال كينيث ماكينزي قائد القيادة المركزية الامريكية ان زعيم داعش قام بتفجير نفسه عند بدء عملية الاغارة على منزله رافضا الاستسلام للقوات الامريكية, مما تسبب بمقتله هو و افراد عائلته جراء الانفجار (موقع وزارة الدفاع الامريكية, الرابع من فبراير, 2022)
- **لم تصدر وسائل الاعلام الخاصة بالتنظيم حتى اللحظة اعلانا رسميا عن الوفاة.** عامر عبد الرحمن المولى الصلبي, المعروف ب (ابو ابراهيم الهاشمي القرشي) البالغ من العمر 46 عاما, ولد لعائلة من التركمان السنة في مدينة تلعفر بالقرب من الموصل. للقرشي تعليم ديني وعسكري. فقد درس الشريعة الاسلامية في جامعة الموصل وخدم في الجيش العراقي خلال فترة حكم صدام حسين. في سنة 2003, مع الاحتلال الامريكي للعراق, التحق القرشي بالتنظيمات الجهادية الناشطة في البلاد. في سنة 2004, تم اعتقاله من قبل القوات الامريكية التي زجته في السجن بمعسكر بوكا في جنوب العراق, وفيه على ما يبدو التقى بابي بكر البغدادي. وبعد اطلاق سراحه من السجن, اصبح القرشي من القيادات المتقدمة في تنظيم داعش, وتسبب خلال تلك الفترة عدة مناصب داخل التنظيم. في السادس والعشرين من شهر اكتوبر في عام 2019, بعد مقتل ابو بكر البغدادي, خلف القرشي البغدادي كزعيم للتنظيم. وتجدر الملاحظة ان القرشي كان من القلائل في القيادات المتقدمة للتنظيم من غير العرب.
- كزعيم لداعش, صار ابو ابراهيم القرشي قادرا جزئياً على اعادة تأهيل التنظيم الذي خسر سيطرته على معظم الاراضي التي سيطر

عليها في سوريا والعراق وكان يمر بأسوء حالاته، على المستوى الشخصي، حرص القرشي على ان يبقى خلف الكواليس، على العكس من سابقه الذي كان يعد نفسه منظرًا فكرياً للتنظيم. فلم ينشر القرشي اي اصدارات صوتية تتضمن ايدولوجية التنظيم. كان القرشي يعتبر رجاً عسكرياً محترفاً يشرف على قيادة عمليات التنظيم بشكل منتظم من محل اقامته. كما كان القرشي معروفاً بقسوته وذلك لمشاركته بقتل افراد من الاقلية اليزيدية. وعلى ما يبدو ان القرشي كان مسؤولاً عن الهجوم على سجن الصناعة في غويران في مدينة الحسكة السورية في العشرين من شهر يناير 2022.

- **يمثل مقتل زعيم داعش في عملية امريكية ضربة معنوية للتنظيم.** الا ان التجارب السابقة تشير الى ان مقتل زعيم تنظيم لا يؤدي الى تصفية التنظيم او القضاء على ايدولوجيته. لذلك فان مقتل ابو ابراهيم القرشي من الممكن ان يحمل أثراً مؤقتاً على نشاط التنظيم في سوريا والعراق، اللذان كانا وما زالا نقاطاً محورية لسيطرة ونشاط التنظيم. ومهما يكن من الامر، فانه من غير المرجح ان تمتد اثار غياب زعيم التنظيم على المحافظات البعيدة حيث تنشط الجماعات الجهادية المحلية. فبالرغم من اعلان هذه الجماعات البيعة لزعيم تنظيم داعش، فان سيطرة الاخير على هذه الجماعات محدودة. **ومن الممكن ان يحفز مصرع زعيم داعش التنظيم على شن هجمات انتقاما لمقتله، بما في ذلك في الغرب وخاصة في الولايات المتحدة.**
- اما فيما يتعلق بالخليفة المحتمل لابي ابراهيم القرشي، فهناك العديد من التقارير غير الرسمية التي تشير الى ان الزعيم الجديد يحمل اسم **ابو الحسن الهاشمي القرشي** (تويتر 6 فبراير 2022: ru-maf.net 6 فبراير 2022). ومن الجدير بالاشارة الى ان بعد مقتل البغدادي في 26 تشرين 2019 لم يتم الاعلان عن اسم خلفيته حتى يناير من العام 2020.

العملية التي قتل فيها القرشي

• في الثالث من فبراير 2022، اعلن الرئيس الامريكي جو بايدن مقتل زعيم تنظيم داعش ابو ابراهيم الهاشمي القرشي تم قتله في عملية قادتها قوات خاصة امريكية في ليلة الثاني على الثالث من شهر فبراير في قرية اطمة في مدينة ادلب في شمال غرب سوريا. فيما عدا القرشي، ما لا يقل عن اثني عشر شخص تم قتلهم في العملية، بضمنهن نساء واطفال من عائلة زعيم التنظيم. وفقد هؤلاء حياتهم بعد ان فجر القرشي شحنة كبيرة من المتفجرات في داخل المنزل الامر الذي تسبب بتدمير الطابق العلوي من الدار. وبعد عدة ساعات من ذلك، اعطى الرئيس بايدن خطابا خاصا مغطياً فيه تفاصيل مجرى العملية. وطبقاً لما ذكره الرئيس بايدن، قبل الشروع بالعملية، وجه الرئيس وزارة الدفاع باتخاذ الاحتياطات اللازمة لتفادي اي تأثيرات للعملية على المدنيين، كون ان القرشي كان قد احاط نفسه بافراد عائلته ومن ضمنهم اطفاله. ولذلك، تم تنفيذ العمليات بواسطة قوات خاصة امريكية بدلا من اللجوء لاستخدام الضربات الجوية. وكما جاء على لسان الرئيس بايدن، عندما اقتربت القوات من اعتقاله، فجر القرشي الطابق الثالث من المنزل باكملة حيث كان يختبأ هو وافراد عائلته، وهو نفس ما قام بفعله الزعيم الاسبق للتنظيم ابو بكر البغدادي. وقد اوضح الرئيس بايدن بان كل الجنود الامريكيين عادوا من المهمة بسلام، وان كل الضحايا من المدنيين قتلوا نتيجة للتفجير الذي قام به القرشي وليس من نيران القوات الامريكية (الصفحة الرسمية للبيت الابيض على شبكة الانترنت 3 فبراير 2022).

• قال الرئيس الامريكي بان ابو ابراهيم القرشي كان مسؤولا عن هجمات ارهابية على مواطنين امريكيين، ودول حليفة وشريكة للولايات المتحدة، وضد العديد من المدنيين في الشرق الاوسط وجنوب اسيا. وذكر الرئيس الامريكي ان زعيم التنظيم

كان مسؤولاً عن هجمة داعش على سجن الصناعة في غويران في الحسكة، شرق سوريا في 20 يناير 2022. كما اشار بايدن ان القرشي كان الجهة المسؤولة عن الابدادة الجماعية للاقلية اليزيدية في شمال غرب العراق في 201 (الصفحة الرسمية للبيت الابيض على شبكة الانترنت 4 فبراير 2022).

- وطبقا لما ورد في العديد من التقارير، فان القوات الامريكية واجهت خلال الاغارة على منزل زعيم داعش مقاومة من افراد من التنظيم، وردت القوات الامريكية بدورها على مصادر النار. وعلى ذمة صحيفة النيويورك تايمز وغيرها من وسائل الاعلام، فان واحدة من الطائرات المروحية واجهت مشاكل فنية وحطت في احد المواقع البديلة لتقرر القوات الامريكية تدميرها بعد ذلك.

- السلطات العراقية بدورها اصدرت بيانا رسميا ذكرت فيه اعتزازها بدور المخابرات العراقية بتزويد الولايات المتحدة بمعلومات استخبارية دقيقة قادت الى موقع وبالتالي الى مقتل ابو ابراهيم القرشي (قناة الجزيرة، قناة الميادين، 4 فبراير 2022).

محطات مهمة في حياة القرشي

- امير محمد عبد الرحمن المولى الصليبي، المكنى ابو ابراهيم الهاشمي القرشي، حجي عبد الله، ابو عبد الله و عبد الله قرداش، ولد في سنة 1976 لعائلة من التركمان السنة في مدينة تلعفر في شمال العراق (70 كلم غرب الموصل)، المنطقة التي تقطنها اغلبية تركمانية. درس القرشي الشريعة الاسلامية في جامعة الموصل وخدم كمقدم في الجيش العراقي السابق.
- في 2003، عندما قامت القوات الامريكية باحتلال العراق، التحق القرشي بالجماعات الجهادية في العراق. وعندما اسست القاعدة لفرعها في العراق، اصبح القرشي احد كبار قضاتها الشرعيين. في سنة 2004، تم اعتقاله من القوات

الامريكية في سجن معسكر بوكا في جنوب العراق، حيث تعرف على ابو بكر البغدادي، القائد المستقبلي لتنظيم داعش، ومن المحتمل ان القرشي اعتنق معتقداته السلفية الجهادية خلال فترة اعتقاله. وبعد اعلان تاسيس الدولة الاسلامية في العراق والشام، تمتع القرشي بدعم وثقة البغدادي، حتى اصبح احد الزعامات المتقدمة للتنظيم.

- بعد مقتل ابو بكر البغدادي في السادس والعشرين من شهر اكتوبر 2019، قرر مجلس الشورى لتنظيم داعش بتعيين القرشي كخليفة للبغدادي (قناة الجزيرة، 3 فبراير، صحيفة الغارديان 20 يناير 2020، قناة الحرة 27 اكتوبر 2019، و 20 يناير 2020، قناة الجزيرة 28 اكتوبر 2019)
- ويقال ان ابو ابراهيم القرشي مسؤول عن عدد من هجمات داعش الارهابية في الخارج ولعب دوراً كبيراً في قتل وسبي الاقلية اليزيدية، بعد قيامه، من بين اشياء اخرى، بتبرير هذا العمل على اسس دينية (صحيفة الغارديان، يناير 20، 2020: قناة الحرة، اكتوبر 27، 2019، ويناير 20، 2020: قناة الجزيرة، 28 اكتوبر، 2019)
- اربع خبراء مركز مكافحة الارهاب التابع لأكاديمية ويست بوينت الامريكية ممن قاموا بتحليل التقارير الخاصة بالتحقيقات التي قام بها الامريكان مع القرشي اثناء فترة اعتقاله من عام 2008 وحتى نهاية هذا العام وصفوا القرشي بأنه كان واشياً. حيث اشار انه قام بخيانة جماعته، عن طريق الكشف عن اسماء ومعلومات اعضاء التنظيم لأسريه.
- هناك اوجه شبه كبيرة بين السيرة الشخصية لـابو ابراهيم القرشي وسيرة ابو بكر البغدادي: فكلاهما من السنة (على الرغم من كون البغدادي من القومية العربية في حين ان القرشي تركماني): كلاهما درس الشريعة الاسلامية في جامعات عراقية (حصل البغدادي على شهادة الدكتوراه): كلاهما تم اعتقاله في معسكر بوكا من قبل القوات الامريكية: كلاهما قاتلا بالضد من

القوات الامريكية في العراق وقاتلوا في صفوف داعش من تأسيسها.

- وبالرغم من اوجه الشبه المذكورة، فعلى العكس من سابقه، الذي كان يرى في نفسه منظرًا و زعيما دينياً، فقد كان القرشي قائداً عسكرياً بشكل اساسي. وخلافا لسابقه، لم ينشر القرشي اي خطب تتضمن الافكار الدينية للتنظيم والتي يوجهها التنظيم عادة لانصاره. كما انه يمتلك خبرة عسكرية اكبر من البغدادي اكتسبها من عمله كمقدم في الجيش العراقي خلال فترة حكم صدام حسين، في حين اكتسب البغدادي خبراته العسكرية من قتاله في صفوف داعش.

انعكاسات موت القرشي على تنظيم داعش

- يمثل موت القرشي على يد القوات الامريكية ضربة معنوية لتنظيم داعش خاصة بعد النجاح العملياتي للتنظيم في اقتحام سجن الحسكة. وسائل اعلام داعش حتى اللحظة لم تقم بتأكيد مقتل زعيمها عن طريق بيان رسمي.
- ومهما يكن من الامر، وبناءً على التجارب السابقة، **فان مقتل زعيم داعش هو نصر تكتيكي وليس نصراً استراتيجياً**. فمن الممكن ان يؤدي الى تراجع مؤقت في نشاط التنظيم لكنه لا يعني فناء التنظيم او تصفية ايدولوجيته. ان تنظيم داعش هو منظمة لا مركزية تتألف من العديد من المجموعات والتنظيمات المستقلة العاملة في جميع انحاء العالم. هذه المجموعات والتنظيمات التحقت بتنظيم داعش على اساس العقيدة المتطرفة الامر الذي يعني انها لا تعتمد بالضرورة على زعيم التنظيم ولا تلتزم بتحركاتها على الارض بتوجيهات عامة تصدر من هذا الزعيم.

- من الممكن ان يحمل موت ابو ابراهيم القرشي اثرا مؤقتا على نشاط داعش في سوريا و في العراق، المحاور الرئيسية لنشاط وسيطرة داعش، حيث كان القرشي منخرطاً بشكل كبير

في تخطيط وتنفيذ العمليات. ومن الممكن ان يكون موت زعيم التنظيم محفزاً لتنفيذ هجمات ثارية رداً على قتله في الغرب وخاصة في الولايات المتحدة. الا انه من غير المرجح ان يؤثر موت القرشي على طبيعة ومجال نشاط التنظيم في المحافظات البعيدة حيث تنشط المجاميع المحلية. على الرغم من مبايعة هذه المجموعات لزعيم داعش، فان سيطرة داعش عليها محدود.

- وبقدر تعلق الامر بخليفة القرشي المحتمل، فتتوافق عدة تقارير غير رسمية حول شخص يحمل الاسم المستعار ابو الحسن الهاشمي القرشي. ولا توجد تفاصيل اضافية تم البوح بها حول هذا الشخص. ومن الجدير بالذكر، انه بعد قتل البغدادي في 26 اكتوبر 2019، فان اسم خليفته لم يتم اعلانه حتى يناير من العام 2020

التوصيات والملاحظات:

- في الوقت الذي يمثل فيه مقتل زعيم داعش ضربة معنوية قوية للتنظيم الا ان ذلك لا يعني باي شكل من الاشكال نهاية التنظيم او استئصال ايديولوجيته الراديكالية.
- على المدى القصير، من الممكن ان يتسبب مقتل القرشي بتراجع نشاط التنظيم في مناطق نفوذه المعتادة في سوريا والعراق.
- ان استمرار تراجع نشاط التنظيم لفترة طويلة هو امر مستبعد، والاكثر من ذلك، قد يحفز اغتيال ابو ابراهيم القرشي من قبل القوات الخاصة الامريكية تنظيم داعش على شن هجمات ارهابية انتقامية في الغرب او حتى داخل الولايات المتحدة.

الزعيم القادم لدولة الخلافة الاسلامية

معلومات حصرية حول المرشح الابرز المحتمل
لزعامة تنظيم الدولة

الكاتب:

حسن حسن

رئيس تحرير مجلة نيوزلاين

المصدر:

مجلة نيوزلاين

<https://newlinesmag.com/reportage/the-next-islamic-state-caliph/>

التاريخ:

16 فبراير 2022

ترجمة وتحرير:

مؤسسة «غدا لإدارة المخاطر» - فيصل الياسري

العدد 2
آذار 2022



ملخص تنفيذي

ان تنظيم الدولة الاسلامية يواجه اكبر تحدي وازمة له منذ عام 2008. وحتى وان تمكن من استعادة عافيته كما حدث بعد هزيمته في العراق سنة 2008، لكنه سيفشل حتما في استنساخ تجربته الماضية. بشار خطاب غزال الصميدعي المرشح لخلافة القرشي مؤهل بشكل اكبر من الزعيم السابق لاداء الدور المناط به لعدة اسباب منها مؤهلاته الفقهية ونسبه بالاضافة الى تتلمذ اللعديد من الدعاة العاملين مع التنظيم على يديه. فبسبب نشاطاته الدعوية السابقة، فان للصميدعي جاذبية اكثر داخل التنظيم (بل وحتى خارجه) اكثر من تلك التي تمتع به سابقه والذي اقتصر نفوذه على فصيل ضيق داخل تنظيم الدولة. وعليه، اذا اصبح الصميدعي زعيما للتنظيم، فان سيكون بموقع افضل لاعادة الحياة الى التنظيم اكثر من زعيمه السابق.



على الرغم من عدم اعلان الدولة الاسلامية اسم زعيمها الجديد حتى اللحظة، فقد حصلت مجلة نيوزلاين على معلومات مفصلة عن المرشح المحتمل لخلافة ابو ابراهيم القريشي، الزعيم السابق للتنظيم و الذي فجر نفسه في الثالث من شهر شباط بعد الاغارة على منزله من قبل قوات خاصة امريكية في شمال سوريا : هذا المرشح هو بشار خطاب غزال الصميدعي.

الصميدعي الذي يعرف بعده اسماء مستعارة، من ضمنها الاستاذ زيد، ابو الخطاب العراقي، ابو المعز العراقي، وابو اسحق، كان قد عاد من تركيا الى سوريا في العام الماضي. وان الاطلاع على السيرة الشخصية للصميدعي يعطي دلالة بان هناك وجهاً جديداً للتنظيم وان جيلاً جديداً من القادة بطور الصعود، كما يؤكد صعود الصميدعي ان التنظيم استنفذ مؤسسيه الذين عاصروا نشأته في السنوات الاولى بعد احتلال العراق. وعلى الرغم من ذلك، يبدو بان الزعيم الجديد يمتلك القدرة على احياء قاعدة التنظيم و ادعاء مشروعية تفوق حتى مشروعية الزعيم السابق. التفاصيل المتعلقة بحياة الصميدعي والتي حصلت عليها المجلة لم يتم نشرها فيما سبق وتم تجميعها من قبل اشخاص يعرفون الصميدعي شخصياً، احدهم من الدائرة المقربة للصميدعي و آخر عمل مستشارا مع الحكومة العراقية. وبشكل منفصل، فان الادوار التي لعبها الصميدعي قبل ترشيحه للزعامة سبق وان تم تغطيتها من قبل وكالات اخرى كالعربي الجديد ومجلة نيوز لاين. علاوة على ذلك، فان اسم الصميدعي كاحد المنافسين على منصب «أمير المؤمنين» بدأ يتم تداوله في الاوساط الجهادية في سوريا.

واحد الدلائل الاخرى القوية التي ترجح كفة الصميدعي هو كون الاخير من المرشحين القلائل الذين ينحدرون من عائلة النبي محمد، وهي خصلة يتم تفضيلها لدى الجماعات الجهادية الشبيهة بالدولة الاسلامية في شخص من يتم مبايعته للامارة. وتجدر الاشارة ان زعيم التنظيم الجديد هو من نفس الاسرة التي ينحدر منها مفتي العراق مهدي احمد الصميدعي، وان وتنظيم الدولة اليوم احوج ما يكون الى شخصية ذات نسب مماثل

نسب الصميدعي، خلافاً للقريشي الذي كانت تحوم الشكوك حول انتسابه الى اسرة الرسول علاوة على قوميته التركمانية.

انضم الصميدعي الى تنظيم الدولة في سنة 2013، اي قبل فترة قصيرة من توحيد ابو بكر البغدادي لجناحي التنظيم في العراق وسوريا وعلان الدولة الاسلامية في العراق والشام. قبل ذلك، كان الصميدعي عضواً في تنظيم انصار الاسلام، وهي احد التنظيمات الجهادية الموجودة في شمال العراق منذ وقت طويل ومعظم افرادها من العراقيين والعرب شاركوا في حرب افغانستان واليشان وحملت هذا الاسم منذ العام 2001. وولد هذا التنظيم من رحم الجماعات المتطرفة التي حاربت كلا من نظام صدام حسين والسلطات الكردية في تسعينيات القرن الماضي وفي السنوات التي سبقت الغزو الامريكي للعراق. وعند انضمام الصميدعي لتنظيم الدولة فقد كان يتواصل مع رفاقه السابقين في الحلقات الجهادية التي قادت عمليات التمرد في العراق وما تبقى منها كان قد انخرط في دائرة الجهاديين الاخذة بالتوسع في سوريا انذاك.

وفي العام ذاته، اي سنة 2013، كان بقايا تنظيم انصار الاسلام قد بدأوا بالانتقال الى سوريا بعد ان بدأت الحرب تأخذ منحى طائفي هيمنت فيه الفصائل الاسلامية والجهادية على قوى التمرد. في ذلك الوقت كان تنظيم انصار الاسلام قد استنزف مع مرور السنوات، حيث هجر الكثير من افراده وقيادته ساحات القتال، وانضم قسم منهم الى تنظيم الدولة الاسلامية، او قاموا بتأسيس جماعات جهادية جديدة في شمال سوريا. وعليه، فان انصار الاسلام، التي لعبت يوماً ما دوراً كبيراً في التمرد داخل العراق، اضحت مجرد بقايا متفرقة تم استيعابها في صفوف تنظيم الدولة والجماعات الجهادية الاخرى. وفي العام ذاته ايضاً، كان الكثير من رفاق الصميدعي قد وصلوا حديثاً الى سوريا ولعبوا دوراً كبيراً في تجنيد قدامى المحاربين المشابهين للصميدعي لصالح تنظيم الدولة.

ووفقاً لاحد المصادر في العاصمة بغداد، فان نمط التحاق الاعضاء السابقين لجماعة انصار الاسلام بصفوف تنظيم الدولة كان بالامكان ملاحظته حتى فترة قريبة من الاعوام 2018-2019. وان شريحة واسعة من افراد جماعة انصار الاسلام اعلنت مبايعتها لتنظيم الدولة في

المناطق الممتدة بين ديالى وكركوك وعلى امتداد سلسلة جبال حميرين، كوسيلة لمحاربة الشيعة والاكرد في هذه المناطق، وبسبب ان تنظيمهم القديم-انصار الاسلام- اضحى ضعيفا للغاية ولايمكنه ان يشعل اي شكل من اشكال التمرد في هذه الاماكن.

وفي الفترة التي اعقبت انضمام الصميدعي الى تنظيم الدولة مباشرة، فقد تم تقليده ادواراً حيوية داخل هذه الجماعة. وهو ما أشر عن وجود ثقة راسخة به تسبق عضويته بالتنظيم والسبب وراء ذلك هو الدور الذي كان لعبه ولسنوات طويلة كداعية جهادي في الموصل وفي مكان قريب لمسرح عمليات البغدادي في ذلك الحين، علاوة على ارتباطه القديمة التي سنأتي على ذكرها لاحقاً. كان الصميدعي ييثر دعواه من مركز ديني يدعى امام المتقين في منطقة باب الجديد، وهو المركز ذاته الذي تخرج منه العديد من دعاة وقضاة الدولة الاسلامية. احد تلامذه الصميدعي المعروفين و الذي تم اعتقاله في العام 2019 اكد في اعتراف بثته قناة العراقية الدور المهم الذي كان يلعبه الصميدعي. هذا الطالب الذي يدعى قاسم محمد او ابو حمزة، كانت بداياته ضمن تنظيم انصار الاسلام في منطقة البعاج والتحق بتنظيم الدولة في سنة 2009. وحسب ادعاء ابو حمزة، فان استاذاه السابق كان قد تم تعيينه قاضياً عاماً للتنظيم في الموصل بعد احتلالها و اعلان دولة الخلافة سنة 2014.

لقد كان الصميدعي مقرباً من القريشي الذي تم تصفيته مؤخراً. فالخير هو الذي عين الصميدعي بمنصب القاضي العام المختص بقضايا القتل والاعدام في الموصل في عام 2014. هذه العلاقة المقربة بين الاثنين كان قد وثقها الصحفي فراس الكيلاني والذي يعمل مع هيئة الاذاعة البريطانية. بالاستناد على معلومات من المخابرات العراقية، فقد اشار الكيلاني في احد التقارير الى ان القريشي والصميدعي عملا عن قرب بعد مقتل ابو بكر البغدادي من اجل اعادة هيكلة القيادات العليا في التنظيم، بمعاونة مساعدين اخرين، مثل الحاج حميد والحاج تيسير. وعندما تنسم القريشي قيادة التنظيم في اواخر العام 2019، كان الصميدعي قد صار عضواً في الجهاز التنفيذي للتنظيم المعروف باللجنة المفوضة منذ سنة 2016 مع احتفاظه بمنصب القاضي العام.

وفي سنة 2017، كان قد اشيع ان الصميدعي غادر سوريا الى جنوب تركيا خلال معركة طرد التنظيم من مدينة الرقة. وقبل حوالي سنة عاد الصميدعي الى سوريا. ولم تكن عودة الصميدعي بسبب توقع زعيم التنظيم السابق قرب تصفيته، بل بسبب عمله الجاد على اعادة احياء التنظيم، وكما تشير الى ذلك التقارير الاستخبارية الامريكية بصدد خطط القرشي التي كان يسعى تنفيذها قبل مقتله. ولهذا الغرض احتاج القرشي لتوظيف امكانيات محددة لا يمتلكها احد غير الصميدعي الذي تلمذ علي يديه العديد من دعاة واعضاء التنظيم. فالقرشي اراد من الصميدعي المساعدة في بث الحياة في التنظيم واعادة ثقة افراد به واعادة الحيوية لنشاطه. لذلك فان عودة الصميدعي تم تلمس اثارها بوضوح واستشعارها من قبل قواعد التنظيم الامر الذي ادى الى تسرب المعلومات بشأن هذه العودة وما كان لمثل هذه المعلومات ان تنتشر خاصة لتنظيم يراعي السرية بشكل كبير في نشاطاته مثل تنظيم الدولة الاسلامية.

وكما هو الامر مع اي تنظيم سري اخر، فانه يجب توخي الحذر قبل الاخذ بمصادقية مثل هذه المعلومات. ولكن الحقائق المتعلقة بالصميدعي ودوره داخل التنظيم وقدراته ليست محل للخلاف لاسباب عديدة . اولاً: ان الصميدعي يعتبر من القلة القليلة المتبقية من كبار القيادات في التنظيم، وبالتالي فان دوره المستقبلي سيكون اما زعيم التنظيم او احد قيادات الصف المتقدم داخل التنظيم. ثانياً، الصميدعي ايضا من القلائل الذين كانوا على صلة باخر زعمين للتنظيم - البغدادي والقرشي - قبل اعلان تاسيس دولة الخلافة في 2014. ثالثاً، والاكثر اهمية، ان الصميدعي حديث العهد بالانضمام الى التنظيم الا انه تسنم مناصب متقدمة في داخل التنظيم بالرغم من ذلك. فقد جرت العادة ان تكون المناصب المتقدمة في التنظيم من نصيب افراده الاقدم عهداً الذين شهدوا العصر التأسيسي للجماعات الجهادية في سنوات 2003 و 2004، او من الافراد الذين تم تجنيدهم الى صفوف التنظيم مباشرة في ايامه الاولى.

ان تصدي شخص لمنصب الزعامة او حتى منصب كبير المعاونين في تنظيم مثل تنظيم الدولة على الرغم من مجيئه من تنظيم اخر و حداثة

عهدده بالالتحاق له دلالات ومعاني كبيرة، الامر الذي يعيدنا الى النقطة التي تتعلق بزملاء الصميدعي السابقين الذي ساهموا في رفع اسهمه كموضع ثقة في داخل تنظيم تخيم على طبيعة عمله الشك والريبة. ان التحاق الصميدعي بالتنظيم في العام 2013 كان بمساعدة من القرشي واستاذة ابو علي الانباري، والذي اطلق سراحه من السجون العراقية قبل فترة قليلة من مبايعة الصميدعي لابي بكر البغدادي. وقد ساعد كل من القرشي والانباري الصميدعي على الصعود بالمراتب داخل التنظيم بسرعة كبيرة بعد تخليه عن تنظيمه السابق انصار الاسلام. ان اي مطلع ودارس لتنظيم الدولة واليات عمله سيكون على دراية بان هذا النوع من الثقة الذي تمتع به الصميدعي داخل التنظيم لا يمكن ان يحدث بين ليلة وضحاها. حتى ومع الاخذ بنظر الاعتبار السنوات الطويلة التي قضاه الصميدعي في العمل الدعوي في مدينة الموصل فان ذلك ليس كافياً لان يتقبله التنظيم ضمن صفوفه المتقدمة. ان كلا من الصميدعي والانباري كانوا على صلة بتنظيم انصار الاسلام قبل انضمامهم لتنظيم الدولة الاسلامية، وهذه الرابطة القديمة هي التي ساعدت الصميدعي بالحصول على ثقة التنظيم وحصوله على عضوية اللجنة المفوضة في ظرف سنتين من تاريخ التحاقه بالتنظيم. القرشي الذي تم تصفيته مؤخراً كان تم تجنيده من تنظيم انصار الاسلام الى تنظيم الدولة من قبل الانباري، لكن ذلك يعود الى السنوات الاولى من عمر التنظيم.

بعد مغادرة الانباري للسجن سنة 2012، اتجه نحو سوريا وانخرط في المعارك التي حدثت داخل صفوف الجهاديين انفسهم حيث وقف في سنة 2013 بالصد من الشق السوري من التنظيم ذاته الذي انشق عنه، ثم بدأ بالدعوة لتنظيم الدولة الاسلامية جائباً المناطق الواقعة تحت سيطرة المتمردين في سوريا ومطالباً بالبيعة الى البغدادي ومعيداً لاتصالاته مع زملاءه السابقين في العمل الجهادي، ومن ضمنهم اولئك المنتمين الى تنظيم انصار الاسلام. ومن المعروف ايضا ان الانباري كان من المقربين لتنظيم انصار الاسلام في سنواته الاولى وقد ساعد في تسهيل اتصال المجموعة مع الزعيم الاسبق لتنظيم الدولة الاسلامية الجهادي المعروف ابو مصعب الزرقاوي في سنة 2002، وفي العام 2004، اصبح الانباري نائباً

لابو مصعب الزرقاوي عندما تأسس تنظيم القاعدة في العراق، بل انه اصبح قائدا للتنظيم في سنة 2006 والذي كان تنظيم القاعدة احد اطرافه. واذا كان تعيين القرشي في سنة 2019 على راس التنظيم الدولة الاسلامية هو اعلى منصب يصل اليه فرد من احد التنظيمات الغامضة المنظمة للدولة الاسلامية، فان وصول الصميدعي سيجعل منه ثاني عنصر من عناصر تنظيم انصار الاسلام الذي يصعد الى قمة هرم القيادة في تنظيم الدولة الاسلامية.

ان التعيين المرجح للصميدعي هو شاهد على حالة الانكسار والضعف الذي تعيشه الدولة الاسلامية في العراق. فعنما بدا التنظيم بخسارة خيرة قياداته واكثرهم خبرة خلال السنوات 2015 و2016، لم يكن اثر تصفية هذه القيادات كبيراً بسبب ان التنظيم كان لا يزال يحتفظ بكيان «الخلافة» ذو الفاعلية، بل حتى وان فقدان التنظيم لشخصيات فعالة وذات كاريزما مثل المتحدث باسم التنظيم ابو محمد العدناني ونائب الخليفة ابو علي الانباري لم تكن تاثيراته واضحة للمتابعين من الخارج. وكانت خسارة مؤسس التنظيم واطول من شغل منصب الخلافة ابو بكر البغدادي في العام 2019 هي الاختبار الاكبر لقدرة التنظيم على العمل من دون وجود قائد يتربع على رئاسة التنظيم، حيث ان فراغ القيادة الذي تركه رحيل البغدادي من الممكن تلمسه عن طريق فشل التنظيم بتقديم قيادات ذات حضور كاريزمي او حتى اعادة احياء قدرة التنظيم باي شكل من الاشكال ذات الهمية.

اليوم ومع رحيل خليفة البغدادي والذي فشل حتى باصدار خطاب واحد موجه الى جمهور التنظيم، ناهيك عن عجزه عن احياء جماعته بعد محو خلافتها من على وجه الارض، فانه يمكن القول بان الدولة الاسلامية تواجه اكبر تحدي وازمة لها منذ عام 2008. وحتى وان تمكنت من استعادة عافيتها كما حدث بعد هزيمتها في العراق سنة 2008، لكنها ستفشل حتما في استنساخ تجربتها الماضية بدون تراكم اثار لمتغيرات كبيرة على وزن الانسحاب الامريكي من العراق سنة 2011، والانقسام الطائفي الحاد الذي شهدته تلك المرحلة والذي تزامن مع اندلاع الحرب الاهلية في سوريا في سنة 2011.

وعلى الرغم من ذلك، فإن الصميدعي مؤهل بشكل اكبر من الزعيم السابق لاداء الدور المناط به لعدة اسباب منها مؤهلاته الفقهية ونسبه بالاضافة الى تتلمذ العديد من الدعاة العاملين مع التنظيم على يديه. ان نسب الزعيم السابق كسليل للأسرة الهاشمية كان محل للخلاف والجدل، كما ان مبايعته تعد مخالفة لاحد الشروط التي نص الاسلام ضرورة توافرها في الخليفة وهي عدم وجود عاهة ذهنية او جسدية (كان القرشي فاقداً لاحد اطرافه). فبسبب نشاطاته الدعوية السابقة، فان للصميدعي جاذبية اكثر داخل التنظيم (بل وحتى خارجه) اكثر من تلك التي تمتع به سابقه والذي اقتصر نفوذه على فصيل ضيق داخل تنظيم الدولة. وعليه، اذا اصبح الصميدعي زعيماً للتنظيم، فان سيكون بموقع افضل لاعادة الحياة الى التنظيم اكثر من زعيمه السابق.

التوصيات والملاحظات:

- ان وصول الصميدعي الحديث العهد بالانضمام الى تنظيم الدولة الى منصب الزعامة التنظيم ينطوي على دلالات عديدة ومهمة منها ان التنظيم استنفذ قياداته التاريخية ذات السبق والاقدمية في الميدان الجهادي، وان التنظيم يعيش ازمة وضعف حقيقين من انهيار خلافته وتصفية زعيمه ابو بكر البغدادي سنة 2019
- ممن الممكن ان ينبأ وصول الصميدعي الى زعامة التنظيم بحدوث تغيرات مهمة على هيكلية ونشاط وفاعلية التنظيم بعد فترة الخمول التي عاشها التنظيم بقيادة القرشي، كون الصميدعي يتمتع بمؤهلات وقدرات تفوق تلك التي حملها الزعيم السابق، فللصميدعي قدرات دعوية وتعبوية وتنظيمية متميزة، ويتمتع باواصر وارتباطات قديمة ومتينة مع قيادات وصفوف الجهاديين سواء المنضوين تحت لواء التنظيم او خارجه.
- ان نسب الصميدعي الذي يمكن تتبعه الى الرسول محمد وقوميته العربية، تمنحه مشروعية اكبر من مشروعية الخليفة السابق كونه من القومية التركمانية وهناك جدل حول صحة اتصال نسبه بقريش قبيلة الرسول محمد كما كان يدعي.

نقاط ضعف جديدة لقوات الحشد الشعبي العراقية

الكاتب:

رانج علاء الدين

زميل غير مقيم في برنامج السياسة الخارجية في معهد بروكنجز

وفاندا فيلباب براون

زميلة أولى في مركز الأمن والاستراتيجية والتكنولوجيا في برنامج السياسة الخارجية في معهد بروكنجز. وهي مديرة مبادرة الفاعلين المسلحين غير الحكوميين في المعهد.

ملاحظة: تعد هذه الدراسة جزء من سلسلة بعنوان «الجهات المسلحة غير الحكومية والاقتصادات غير المشروعة في عام 2022» من مبادرة بروكنجز حول الجهات المسلحة غير الحكومية، لوضع مجموعة من الأدوات السياسية التي يجب على إدارة الرئيس بايدن والآخرين مراعاتها عند ابتكار ردود على النزاعات غير الحكومية.

المصدر:

معهد بروكنجز

<https://www.brookings.edu/blog/order-from-chaos/03/02/2022/new-vulnerabilities-for-iraqs-resilient-popular-mobilization-forces/>

التاريخ:

3 شباط 2022

ترجمة وتحرير:

مؤسسة «غدا لإدارة المخاطر» - د. كرار أنور البديري

العدد 2
آذار 2022



ملخص تنفيذي

تشهد قوات الحشد الشعبي تراجع في مصادر قوتها الناعمة، ويعزى ذلك الى حالة الاستياء الشعبي الواسع النطاق من قمع الحشد الشعبي، وضعفه وانقسامه الداخلي، والتنافس الداخلي المتزايد. الأمر الذي يجعل الحشد الشعبي يواجه تحديات مزايته في شرعيته وهيكل قوته وتأثيره. علاوة ذلك تُشكل العلاقات الأيديولوجية والمادية لقوات الحشد الشعبي مع إيران ومصالح طهران الاستراتيجية في العراق والمنطقة مشكلات للفصائل المنضوية في الحشد. إذ إنها تسمح لخصوم الحشد الشعبي والشعب العراقي بالاستخفاف بافتقار الحشد الشعبي إلى الوطنية والالتزام بازدهار العراق. وبالمجمل قد تسمح هذه الثغرات لخصوم الحشد الشعبي بما فيهم قوى التكنولوجيا داخل الدولة العراقية، والصديين، بالتخلص من قوتهم.



مقدمة

بمجرد تمتعها بقوة لا مثيل لها، وشرعية محلية واسعة النطاق، وهالة من النبذ الداخلي، اضحت قوات الحشد الشعبي في مسار تنازلي. ومع ذلك لا تزال قوات الحشد الشعبي صامدة وتحافظ بقوة قسرية واقتصادية رسمية وغير رسمية كبيرة. ولكن من المرجح في العام 2022، ستواجه تحديات متزايدة لشرعيتها وهيكلها وتأثيرها. ينبع هذا من استياء شعبي واسع النطاق من قمع الحشد الشعبي، وضعفه وانقسامه الداخلي، والتنافس المتزايد مع رجل الدين والسياسي السيد مقتدى الصدر. قد تسمح هذه الثغرات لخصوم الحشد الشعبي بما فيهم قوى التكنوقراط داخل الدولة العراقية، والصدريين، بالتخلص من قوتهم.

مصادر قوة الحشد الشعبي

بين العامي 2014 - عندما تم تأسيس قوات الحشد ردّاً على سيطرة تنظيم داعش على العديد من محافظات العراق وانهيار الجيش العراقي - و2019، حققت قوات الحشد الشعبي صعوداً ملحوظاً. وقد أضحت هذه المنظمة -التي تشرف على مجموعة من الفصائل ذات العلاقات المتفاوتة مع الدولة العراقية والسياسيين وإيران- قوة فعالة سياسياً وبشكل يتمتع بخبرة قتالية وقدرات عسكرية قوية ووجود جغرافي واسع النطاق وإمكانية الوصول إلى الموارد المحلية في جميع أنحاء العراق، ناهيك حصولها على الدعم من إيران.

لا يزال العدد الدقيق لمقاتلي الحشد الشعبي غير معروف حالياً. فقد أعلن الحشد وادعى أن لديه 160 ألف مقاتل، وتشمل هذه الأعداد مقاتلين من: (أ) فصائل موجودة مسبقاً، معظمها موالية لإيران، مثل فيلق بدر وكتائب حزب الله وعصائب أهل الحق. (ب) ما يسمى فصائل الأضرحة (حشد العتبات)، أي المتطوعون الشيعة الذين استجابوا لفتوى آية الله العظمى السيد علي السيستاني للدفاع عن العراق ضد داعش. (ج) مجموعات سنية وإيزيدية ومسيحية وأقليات أخرى للدفاع عن النفس. وقد سمح عدم تجانس قوات الحشد الشعبي ودمج بعضها ببعض مثل السنة والجماعات العرقية الأخرى، وأن كان (بالإكراه أحياناً) إلى تصوير

الحشد بوصفه القوة التي تتجاوز الروابط الأيديولوجية الضيقة مع إيران، وانه لا يآتمر بأمر حكومة اجنبية.

ولكن من ناحية ادعت قيادة الحشد الشعبي في أوقات مختلفة ورفضت انتماء سرايا السلام لها، وهي احدى الفصائل الكبيرة والقوية الموالية لمقتدى الصدر، والتي لها نفوذ في البصرة وأجزاء أخرى من جنوب العراق، فضلاً عن وجود قوي في بغداد. لكن العلاقة الهشة بين قوات الحشد الشعبي وسرايا السلام، والتي لم تتضمن أبدًا تكاملاً تشغيلياً (امتثالاً للأوامر الداخلية) للتيار الصدري في الحشد الشعبي؛ غالباً ما كانت عرضة للمصادمة بسبب المنافسة على الإجراءات الاقتصادية القانونية وغير القانونية وبنوك التصويت*.

رسخت كل من قوات الحشد الشعبي وسرايا السلام نفسيهما واستولوا على العديد من الاقتصادات الرسمية وغير القانونية في العراق، من عقود البناء التي أعقبت الدمار الذي خلفته الحرب على داعش، وقطاع الخدمات وتجارة الخردة المعدنية إلى الابتزاز العام، والتهرب الكمركي، وتهريب النفط والمخدرات والممنوعات الأخرى. إذ تدر عائدات الكمارك وحدها دخلاً هائلاً لفصائل الحشد الشعبي، بينما العراق يفقد حوالي 10 مليارات دولار سنوياً.

كما هو الحال مع سرايا السلام، فإن احتكار الحشد الشعبي للأسواق الاقتصادية وفرص العمل يمنح التنظيم رأس مال سياسي. في حين أن السكان المحليين مستاءون من انتهاكات حقوق الإنسان التي تمارسها قوات الحشد الشعبي والتمييز الطائفي ضد السنة، كما هو الحال في محافظة نينوى، فإنهم غالباً ما يحتاجون إلى تقديم طلبات إلى قوات الحشد الشعبي للحصول على وظائف وفرص عمل وتجنب الانتقام العنيف، مثل حرق أعمالهم وخطفهم واغتيالهم.

بشكل حاسم، على عكس العديد من (الميليشيات) في جميع أنحاء العالم، تمكنت قوات الحشد الشعبي من الحصول على وضع رسمي في قوات الأمن العراقية الرسمية كقوة مساعدة معتمدة من الدولة بميزانية سنوية تزيد عن ملياري دولار. لاسيما وأن رعاتها السياسيون وشركاؤها في البرلمان العراقي والوزارات - بما في ذلك مكتب رئيس الوزراء عندما

قاد حيدر العبادي الحكومة - زادوا من حماية قوات الحشد الشعبي من المساءلة أو الجهود المبذولة للحد من سلطتها. وبالتالي، فإن قوات الحشد الشعبي لم تنظر إلى الدولة على أنها كيان يمكن الإطاحة به، بل كهيكل مهم لبقاء الحشد الشعبي وصعوده.

مصادر ضعف الحشد الشعبي

منذ العام 2018، دفعت قوة الحشد الشعبي وغياب المساءلة الداخلية والخارجية الفصائل المتحالفة مع إيران إلى مهاجمة النشاط المدنيين بعنف. فمن بغداد إلى البصرة قتلت الفصائل الموالية لإيران -والصدر- وخطفت العشرات من قادة المجتمع المدني والمتظاهرين العاديين لقمع حركة تطالب بإصلاحات لمكافحة الفساد، وتحسين الخدمات والحوكمة، والمزيد من الوظائف، وإصلاح شامل للنظام السياسي المعطل في العراق منذ العام 2003.

ولكن أدى اغتيال الولايات المتحدة في كانون الثاني 2020، لقائد الحشد الشعبي القوي والكاريزمي، أبو مهدي المهندس، والراعي الإيراني قائد الحرس الثوري الجنرال قاسم سليماني إلى تفاقم الانقسامات الداخلية في الحشد الشعبي، وبسببه عانى التنظيم من أزمة قيادية. ووسط هذه الفوضى، انسحبت فصائل الاضربة (العتبات) من الحشد الشعبي. وقد قوض هذا الانقسام بشدة من الشرعية الدينية القوية لقوات الحشد الشعبي، مما زاد من نقاط الضعف في سمعة القيادة والفصائل الموالية لإيران باعتبارهم بلطجية شوارع وعملاء إيرانيين.

وبالرغم من تقاربها من إيران ولكن تُشكل العلاقات الأيديولوجية والمادية لقوات الحشد الشعبي مع إيران ومصالح طهران الاستراتيجية في العراق والمنطقة مشكلات للفصائل المنضوية في الحشد. إذ إنها تسمح لخصوم الحشد الشعبي والشعب العراقي بالاستخفاف بافتقار الحشد الشعبي إلى الوطنية والالتزام بازدهار العراق. وبالتالي، فإن رعاية إيران للحشد بالرغم من أنها قد توفر الموارد لقوات الحشد الشعبي ولكنها تعيق قدرة الفصائل على الانتقال إلى جهة فاعلة سياسية مكثفية ذاتيا وغير مثقلة بأعباء محور المقاومة الإيراني.

ومن جهة أخرى فإن انسحاب فصائل الاضربة (العتبات) من الحشد

الشعبي، يقلل بشكل كبير من عديد قوات الحشد الشعبي التي تجمعت منذ فترة طويلة بسبب الجنود الفضائيين، وبالتالي هذا سيقول من مطالبة الفصائل بحصة أكبر من ميزانية الدولة. لذلك تعد فصائل الاضرحة (العتبات) الى جانب الصديريين خصما آخر للحشد الشعبي، يمكنه التنافس على النفوذ والوصول إلى الموارد والنفوذ الإقليمي.

علاوة على ذلك، أدت الانتخابات البرلمانية التي جرت في تشرين الأول 2021، الى اضعاف الحشد بشكل كبير وهو الضعف التي تبين في أداء تحالف الفتح التابع لقوات الحشد الشعبي. فقد استبعدت مفوضية الانتخابات العراقية مقاتلي الحشد الشعبي من المشاركة في التصويت الخاص بقوات الأمن، وشمولهم بالتصويت العام، لأن الحشد لم يقدم قائمة بأسماء بمقاتليه، وهو امر رفض الكشف عنه لسنوات. وبالتالي حصل تحالف الفتح على 17 مقعدا بانخفاض كبير عن عام 2018، حينما حصل التحالف على 48 مقعدا، في حين حصل الصديريون المنافس الأول لقوات الحشد الشعبي على 73 مقعدا.

ولكن سعت قوات الحشد الشعبي إلى قلب النتائج من خلال الطعون القانونية والترهيب العنيف. ففي تصعيد فاضح، قامت بعض الفصائل او رعت محاولة اغتيال رئيس الوزراء مصطفى الكاظمي عبر طائرة مسيرة استهدفت منزله. فقد كافح الكاظمي ويالحاح من الولايات المتحدة للحد من قوة الحشد الشعبي ووقف هجمات الفصائل الموالية لإيران ضد الأفراد الأمريكيين في العراق.

ونظرا لذلك، بعد فوز الانتخابي اخذ الصدر يدعو الى حل قوات الحشد الشعبي، ولكن جوبهت تلك الدعوة برفض من قوات الحشد الشعبي، اذ لسنوات رفضت قوات الحشد وخربت الجهود المبذولة على المستوى الوطني لنزع سلاح مقاتليها وتسريحهم وإعادة دمجهم، على الرغم من دعوات آية الله السيد علي السيستاني. ولكن على مضض، لم يذعن الحشد إلا لخطوات بسيطة، مثل إعادة تسمية مكاتبه ونقل مستودعات أسلحته خارج المدن، على الرغم من رفضه في الغالب من إخراج مقاتليه وقواعده من المناطق الحضرية.

بعد دعوته لحل الحشد، أعلن الصدر أنه سيحل فصائل سرايا السلام

التابعة له، وأمر بأغلاق العديد من المكاتب التابعة لها، وذلك لتلميع أوراق اعتماد حركته الجديدة ككيان ملتزم بالقانون يعمل ضمن معايير الدولة. ولكن لسنوات استخدمت الفصائل الصدرية القوة وعملت على التهديد باستخدامها في البصرة وأماكن أخرى من العراق. ويبقى أن نرى ما إذا كانت تلك التحركات ستُترجم إلى انسحاب فعلي للفصائل الصدرية أو تخلي عن مصالحها الاقتصادية.

أخيراً، في كانون الأول 2021، أعادت الولايات المتحدة رسمياً تأطير مهمتها العسكرية في العراق على أنها «لم تعد مهمة قتالية»، على الرغم من بقاء 2500 جندي أمريكي في القواعد العراقية. إذ تهدف هذه الصفقة، والتي تم التفاوض عليها بين إدارة بايدن والحكومة العراقية في ربيع 2021، إلى تقويض جهود إضفاء الشرعية على الدعايات المناهضة للولايات المتحدة التي تروجها بعض فصائل الحشد الشعبي في العراق بوصفها قوة مناهضة للاحتلال.

قوات الحشد الشعبي عام 2022

هناك الكثير على المحك بالنسبة لقوات الحشد الشعبي. إذ ترتبط قدرة هذه القوات على انتزاع الموارد من الدولة بتفوقها السياسي، وهذا مرتبط بقدرة إيران على التأثير على البيئة السياسية في العراق. ولكن تتضاءل حالياً قدرة قوات الحشد الشعبي على تبرير دعمها الحكومي بسبب أدائها الانتخابي الضعيف، وتدهور الشرعية الشعبية، وبسبب النشاط الإرهابي المنخفض نسبياً، وإن كان متواصلاً.

لكن قوات الحشد الشعبي تتمتع أيضاً بالمرونة.

إن قوة الحشد الشعبي لا تزال كبيرة، وهذه القوات على استعداد لمهاجمة منافسيها بعنف، ناهيك عن أنها تسيطر مجموعة من القطاعات الاقتصادية أو تؤثر عليها. في مقابلات أجريت في العراق في تشرين الثاني 2021، وجدنا أنه بعد انتخابات تشرين الأول، قامت فصائل الحشد الشعبي المالية لإيران في الموصل وأجزاء أخرى من نينوى بتصعيد إكراهها ضد السنة والسكان المحليين الآخرين، وتصرفت بمزيد من القسوة في

ابتزازهم المنهجي والقمع السياسي، اذ أظهرت مقابلاتنا: أن قوات الحشد الشعبي لاتزال تعارض وفي بعض الاحيان بعنف، وحتى بشكل غير رسمي، جهود المنظمات غير الحكومية الهادئة التي تسعى لتقديم المساعدة في نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج لمقاتلي الحشد الشعبي الذين يسعون إلى مغادرة قوات الحشد.

علاوة على ذلك، يُمكن لقوات الحشد الشعبي استغلال البيئة السياسية المتصدعة في العراق، والاستفادة من الانقسامات السياسية العديدة في البلاد، ويمكنها أيضا إعادة تأكيد شراكتها مع رئيس الوزراء السابق نوري المالكي من حزب الدعوة الذي حصل على 33 مقعدا في انتخابات تشرين الاول. لذلك من غير المرجح أن تتوحد الطبقة السياسية العراقية المنقسمة، -والتي لاتزال تحتفظ بالعديد من الروابط العميقة مع قوات الحشد الشعبي- لتهميش تنظيم الحشد الشعبي.

ومع ذلك، قد تكون هذه هي المرة الأولى منذ سنوات التي يستطيع فيها التكنوقراط العراقيون والسياسيون المعتدلون والجهات الفاعلة في المجتمع المدني - الذين لم يتمكنوا منذ فترة طويلة من مضاهاة القدرات القسرية لقوات الحشد الشعبي - من استغلال الفوضى الداخلية لقوات الحشد الشعبي، وتصميم مقتدى الصدر على منع قوات الحشد الشعبي من العودة الى قوتها الطبيعية، والكراهية الواسعة النطاق تجاه قوات الحشد الشعبي لتخفيف سيطرة التنظيم على الدولة والمجتمع في العراق.

* هو كتلة موالية من النخبين من مجتمع واحد، والتي تدعم باستمرار مرشحا أو فريقا سياسيا بعينه لاعتبارات طائفية ضيقة أو أيولوجية. يستخدم المصطلح في سياق التأثير السياسي الذي يمارسه الراعي على العميل. وللإشارة إلى التأثير الانتخابي لزعيم الطائفة.

هل هي نهاية الفيدرالية النفطية؟ تداعيات قرار قضائي عراقي جديد

هل هي نهاية الفيدرالية النفطية؟ تداعيات قرار قضائي عراقي جديد

الكاتب:

بلال وهاب

هو زميل «سوريف» في معهد واشنطن، حيث تركّز مقالاته وتحليلاته على
الحكومة في المنطقة الكردية العراقية وفي العراق ككل.

المصدر:

معهد واشنطن

<https://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/hl-hy-nhayt-alfydralyt-alnftyt-tdayat-qrar-qdayy-raqy-jdyd>

التاريخ:

2022/2 /18

العدد 2
آذار 2022



ملخص تنفيذي

يمكن للحكم الصادر من المحكمة الاتحادية العليا في الخامس عشر من شهر شباط والذي نص على عدم دستورية قانون النفط والغاز النافذ في اقليم كردستان ان يحد من انتاج النفط في مناطق الحكومة الاتحادية، بالإضافة الى إلحاقه الضرر بصناعة الطاقة في اقليم كردستان، وفي الواقع ان مفهوم فدرالية النفط بحد ذاته معرض للخطر. كما ان القرار يعقد العملية الجارية لتشكيل الحكومة، وقد يؤدي الى رد فعل عنيف ضد السلطة القضائية التي حافظت على احترام واسع النطاق بين العراقيين.



يهدد قرار «المحكمة الاتحادية العليا» في العراق - بعدم دستورية قانون الموارد الطبيعية الذي أقرته «حكومة إقليم كردستان» في عام 2007، فضلاً عن التداعيات السياسية للقرار - بعضاً من المصالح الرئيسية للبلاد، من بينها تطلعاتها نحو الفيدرالية، وعلاقاتها مع تركيا، وقدرتها على جذب الاستثمار الدولي الذي تشتد الحاجة إليه.

في 15 شباط/فبراير، أصدرت «المحكمة الاتحادية العليا» في العراق مرسوماً ينص على أن قانون الموارد الطبيعية الذي أقرته «حكومة إقليم كردستان» في عام 2007 غير دستوري، مما قد يؤدي إلى قلب صناعة النفط والغاز في المنطقة رأساً على عقب. واعتبرت المحكمة أن صادرات نفط «إقليم كردستان» والعقود المبرمة مع شركات النفط الدولية غير قانونية، ومنحت «الحكومة الاتحادية» الحق في إلغاء هذه العقود، والمطالبة بملكية إنتاج النفط في مناطق «إقليم كردستان»، وتحميل أربيل مسؤولية عائدات النفط السابقة مقابل مخصصات الميزانية الواردة من بغداد.

ويمكن للحكم الصادر عن «المحكمة الاتحادية العليا» أن يحد من إنتاج النفط في مناطق «الحكومة العراقية الاتحادية»، بالإضافة إلى إلحاقه الضرر بصناعة الطاقة في «إقليم كردستان». وفي الواقع، إن مفهوم فدرالية النفط بحد ذاته معرض للخطر. كما أن القرار يُعقّد العملية الجارية لتشكيل الحكومة، وقد يؤدي إلى رد فعل عنيف ضد السلطة القضائية التي حافظت على احترام واسع النطاق بين العراقيين.

التداعيات على السياسة وتشكيل الحكومة

على الرغم من سلامة الحكم من الناحية القانونية، إلا أنه تسبب بالفعل في إحداث صدمة في أوساط مختلف الجهات الفاعلة التي تناور خلال الفترة المتقلبة المتعلقة بتشكيل الحكومة في العراق. ويعتقد «الحزب الديمقراطي الكردستاني»، الذي يهيمن على صناعة الطاقة وسياساتها في «إقليم كردستان»، أن قرار «المحكمة الاتحادية العليا» بشأن مسألة تم رفعها [أمام القضاء] قبل عشر سنوات له دوافع سياسية، أي محاولة معاقبة الأكراد لانضمامهم إلى مقتدى الصدر، الذي يطمح لقيادة

حكومة الأغلبية التي من شأنها تهميش منافسيه الرئيسيين من الشيعة. ويتزعم هؤلاء المنافسون رئيس الوزراء السابق نوري المالكي وقد تحالفوا مع الميليشيات الموالية لإيران، وهو تحالف يمنحهم نفوذاً كبيراً على ما يسمّى بـ«الدولة العميقة»، ناهيك عن طائرات الميليشيات بدون طيار التي استُخدمت لمهاجمة «إقليم كردستان» في بعض الأحيان. وعلى الرغم من أنّ مسؤولي «الحزب الديمقراطي الكردستاني» يرون بصمات إيران على حكم «المحكمة الاتحادية العليا»، إلا أنهم يشعرون بخيبة أمل أيضاً لأنّ الصدر ورئيس مجلس النواب محمد الحلبوسي، وهو الركيزة الثالثة في تحالفهم، لم يفعل شيئاً يذكر لوقف إجراءات المحكمة أو هجمات الطائرات بدون طيار.

وسواء كانت «المحكمة الاتحادية العليا» قد تأثرت بطهران أم لا، فإن دخولها في المسائل السياسية قد عرضها للنقد. وعلى الرغم من أنّ المحكمة صادقت في السابق على نتائج الانتخابات، مما أثار استياء خصوم الصدر، الذين تكبدوا خسائر كبيرة، إلا أنها حددت أيضاً شروطاً لنصاب أغلبية الثلثين لاختيار الرئيس العراقي المقبل، مما أعطى الأقلية حق نقض قوي. وقد يعرقل المرسوم النفطي خطط الصدر إذا دفع ذلك بـ«الحزب الديمقراطي الكردستاني» إلى تغيير رأيه بشأن ائتلافه أو مرشحه الأعلى لرئاسة الوزراء مصطفى الكاظمي، الذي اتّهمته «حكومة إقليم كردستان» بالفشل في سحب القضية قبل صدور قرار المحكمة في هذا الشأن.

وفي غضون ذلك، لا يزال «الحزب الديمقراطي الكردستاني» بعيداً عن شريكه/خصمه منذ فترة طويلة في «حكومة إقليم كردستان»، أي «الاتحاد الوطني الكردستاني». وبدلاً من التوحد والضغط مجدداً بقوة على «صناعة الملوك» في السياسة العراقية المتصدعة، استخدم «الحزب الديمقراطي الكردستاني» تحالفه مع الصدر والحلبوسي لتهميش «الاتحاد الوطني الكردستاني». وقبل أن يؤدي قرار حكم «المحكمة الاتحادية العليا» إلى إحداث صدمة بين الأكراد، كان «الحزب الديمقراطي الكردستاني» منشغلاً في إنفاق رأس مال سياسي هائل لحرمان برهم صالح، أحد كبار الشخصيات في «الاتحاد الوطني الكردستاني»، من ولاية ثانية كرئيس للبلاد. وتخشى «حكومة إقليم كردستان» حالياً من أن هناك المزيد من ردود الفعل

السلبية من جانب بغداد، من بينها أوامر المحكمة التي تؤثر على سيطرتها على الحدود والممثلين الأجانب.

الآثار المترتبة على الطاقة

لا تستطيع صناعة النفط في البلاد تجاهل قرار «المحكمة الاتحادية العليا». وبقيناً، ليس من المقرر أن تتغير صادرات النفط العراقية في أي وقت قريب - فلا تزال تركيا تسمح للنفط الكردي بالتدفق إلى الأسواق الدولية، وقد صرح الكاظمي بالفعل أنه ليس في عجلة من أمره لتنفيذ الحكم. علاوةً على ذلك، يكاد يكون من المؤكد أن شركات النفط التي لديها تكاليف باهظة وحصص كبيرة في «إقليم كردستان»، مثل شركة «جينيل إنرجي» وشركة «دي إن أو» (DNO)، ستبقى على ما هي عليه.

ومع ذلك، من المحتمل أن تشعر الشركات التي كانت في طريقها للخروج (على سبيل المثال، «إكسون») بأن القرار يبهر مغادرتها، في حين أن الشركات التي باشرت في المغادرة (على سبيل المثال، «شيفرون») قد تكون متشككة الآن بشأن زيادة الاستثمار. وقد تتضح قريباً تأثيرات متتالية أخرى، فالشركات التي لها حصة في كل من «الحكومة الاتحادية» و«حكومة إقليم كردستان» (على سبيل المثال، «غازبروم» و«توتال») قد تجد نفسها في وضع غير مستقر؛ وقد يتوقف مصرف «سيتي بنك» عن معالجة مدفوعات «إقليم كردستان» لشركات النفط؛ وقد تُوقف «مؤسسة تمويل التنمية الدولية الأمريكية» استثمارات رأسمالية في مشاريع الطاقة العراقية؛ وقد تجد بغداد وأربيل صعوبة أكبر في التعاون على تعزيز قطاعات الغاز الطبيعي، وزيادة توليد الطاقة، وفطم البلاد عن الإمدادات الإيرانية المبالغ فيها؛ وقد تُحبط الجهود المبذولة لجذب المزيد من الاستثمار الدولي في ضوء أحدث الأدلة على أن سياسة الطاقة في البلاد لا تزال في طور الإعداد.

وقد تكون العلاقات العراقية التركية الضحية المحتملة الأخرى. فلن تكون هناك صناعة نفط تابعة لـ «إقليم كردستان» بدون رعاية تركية - وقد سمحت أنقرة للأكراد بتصدير النفط عبر خط الأنابيب الممتد بين العراق وتركيا منذ عام 2014، حيث وصلت كمياته إلى متوسط 430 ألف برميل يومياً في عام 2021. وقد قامت بغداد بتوجيه أنقرة إلى التحكيم بشأن

هذه المسألة في «غرفة التجارة الدولية»، مطالبةً بتعويض قدره 24 مليار دولار. وبعد سنوات من التأخير، من المقرر عقد جلسة استماع نهائية في تموز/يوليو. ويعزز حكم «المحكمة الاتحادية العليا» فرص بغداد في الفوز بهذا التحكيم، لكن مثل هذه النتيجة يمكن أن تفسد علاقاتها الدبلوماسية والتجارية مع تركيا، التي تحسنت في عهد الكاظمي. أما أنقرة، فقد تعتبر الحكم سبباً كافياً لإعادة التوازن إلى علاقاتها لصالح «حكومة إقليم كردستان»، بما في ذلك زيادة التعاون بشأن صادرات الغاز من «الإقليم».

الفيدرالية النفطية، إلى أين؟

عند صياغة دستور العراق ما بعد عهد صدام، كُرس واضعو المسودة مبادئ فدرالية النفط مع وضع هدفين رئيسيين في الاعتبار، هما تجنب عودة ظهور دكتاتورية مركزية أخرى، وضمان خدمة الصناعة المعيلة في البلاد للمصلحة العامة وبقاؤها مسؤولة أمام الشعب. ودعا الميثاق إلى قانون جديد للنفط والغاز يكّرس إدارة الهيدروكربونات المشتركة بين الحكومات الاتحادية والإقليمية والمحلية.

ومع ذلك، فمن الناحية العملية، لا يزال لدى العراق صناعتان متشعبتان للطاقة - فقد عادت بغداد إلى عاداتها القديمة فيما يتعلق بالمركزية، وأصبح «إقليم كردستان» شبه مستقل بعد محاولة فاشلة لتحقيق الاستقلال الكامل، ولم يتخذ أي من الجانبين إجراءات جادة بشأن قانون النفط، واختاراً بدلاً من ذلك إبرام الصفقات المؤقتة بمصافحة الأيدي. واستثمرت أربيل في بناء الحقائق على أرض الواقع والاستمتاع بالشرعية التي تمنحها عشرات شركات النفط العالمية التي يتضح موقفها عبر انتقالها إلى الأماكن الأكثر مناسبة لها لاستثمار رؤوس أموالها. وبدلاً من وضع سياسة الطاقة الخاصة بها على أسس قانونية وميزانية صلبة، سعت «حكومة إقليم كردستان» إلى التهرب من الوصول الاتحادي من خلال بيع النفط للتجار ومصافي التكرير الإسرائيلية بخضم معين واقتراض المليارات من شركتي «فيتول» و«روسنفت».

وبالتالي، لم يكن مفاجئاً ترحيب العديد من العراقيين من خارج «إقليم كردستان» بحكم «المحكمة الاتحادية العليا». ومن المفارقات أنّ القرار أثار

أيضاً شماتة ملحوظة داخل «الإقليم»، حيث أدرك السكان أنّ الممارسات النفطية المشكوك فيها التي قام بها رؤساؤهم كانت تؤجج نار الفساد أكثر من الوظائف والخدمات العامة. وفي غضون ذلك، تسود القومية النفطية الآن في بغداد، وتغذي سياسات المحسوبية في الوقت الذي تحتج فيه الجماهير التي تدفع الثمن.

التوصيات في مجال السياسة العامة

على الرغم من ترجيح كفة الميزان لصالح بغداد، إلا أنّ حكم «المحكمة الاتحادية العليا» لا يساعد الحكومة المركزية على التوصل إلى حل عملي لمشكلة معقدة، ولا تستطيع السلطات الاتحادية تحمّل ترك صناعة النفط في «إقليم كردستان» في مهبط الانهيار. وكان من الممكن أن يفرض حكم بناء بصورة أكبر، إصدار قانون للطاقة ضمن إطار زمني محدد. ودعا القادة من كلا الجانبين إلى الحوار والوساطة، لكنهم بحاجة إلى أن يضعوا في عين الاعتبار أنّ الأحداث الدولية الأخرى تتنافس بشدة على اهتمام الولايات المتحدة.

وفي الأشهر الأخيرة، نصحت واشنطن حلفاءها الأكراد بوضع تركيزهم على السياسات الضيقة والأحقاد جانباً من أجل إيجاد وحدة الهدف حول تشكيل الحكومة المقبلة. ومع ذلك، لم تضغط عليهم في هذه الجبهة، ومن المرجح أن ينظر المسؤولون الأمريكيون إلى النزاع القانوني حول إدارة النفط باعتباره مسألة داخلية. وكانت المرة الأخيرة التي توسطت فيها واشنطن بجدية في صفقة نفط بين أربيل وبغداد في عام 2008. وكانت إدارة بايدن أكثر انخراطاً في الحد من اعتماد العراق على الغاز الإيراني والممارسات الضارة بيئياً مثل حرق الديزل لتوليد الطاقة والاشتعال.

ويتمثل أحد الجوانب المشرقة في أنّ حكم «المحكمة الاتحادية العليا» قد أيقظ بعض المسؤولين في أربيل وبغداد لإعادة التركيز على إيجاد حل قانوني دائم لخلافات إدارة الطاقة الخاصة بهم. وكلف مجلس الوزراء الاتحادي وزارة النفط بالبحث عن المزيد من الخبرات الأجنبية والمحلية بشأن هذه القضية، بينما أشارت «حكومة إقليم كردستان» إلى أنها قد تقر قانوناً جديداً للموارد الطبيعية. وسيكون أي حوار حول هذه الأمور مكثفاً

هل هي نهاية الفيدرالية النفطية؟ تداعيات قرار قضائي عراقي جديد

من الناحية العملية، مما يمنح الولايات المتحدة فرصة لتأدية دور متعمق وبنّاء في ضمان استمرار تدفق النفط إلى الأسواق، وتدفق العائدات إلى الشعب العراقي بدلاً من الميليشيات والمسؤولين الفاسدين. ومن الناحية الواقعية، سيستغرق مثل هذا الحوار شهوراً أو سنوات قبل إصدار قانون جديد، لذا ففي غضون ذلك، يجب على واشنطن حث بغداد وأربيل على طمأننة شركات النفط العالمية. وتتمتع المصارف الأمريكية ببصمة كبيرة في العراق أيضاً، وقد ترحب بتوضيح بشأن حكم «المحكمة الاتحادية العليا». وقد تحتاج واشنطن أيضاً إلى إعادة بناء الثقة بين أربيل وبغداد فيما يتعلق بمصلحتهما المشتركة في تحقيق توليد طاقة أرخص سعراً وتقليل التلوث من خلال تطوير قطاعات الغاز وربط شبكات الكهرباء الخاصة بهما.

التوصيات والملاحظات

التوصيات والملاحظات:

- لن يترتب على قرار المحكمة الادارية اثار مباشرة انية، لكنه ومن المؤكد سيكون له انعكاسات كبيرة على المدى البعيد حيث سيضطر الاقليم الى تشريع قانون جديد بعد التفاوض مع حكومة بغداد المركزية.
- ينظر البعض الى قرار المحكمة الاتحادية بخصوص قانون النفط والغاز النافذ في اقليم كردستان على انه قرار سياسي مدفوع من قبل خصوم الحزب الديمقراطي الكردستاني بسبب تحالفهم مع التيار الصدري.
- يمكن ان يدفع هذا القرار كلا من بغداد والاقليم الى فتح ملف معقد ومهمل منذ فترة طويلة، حيث سيضطر الطرفان الى اللجوء الى طاولة الحوار لغرض وضع وصياغة تشريعات وقوانين تستند على اسس دستورية.
- من المرجح ان يبقى الموقف الامريكي محايدا هذه المرة، وتجنب الدخول كطرف او ترجيح كفة جهة على حساب جهة اخرى في مسألة تعد شأنًا داخليا عراقيا صرفاً.

فرصة جديدة في صناعة الملوك لأكراد العراق

الكاتب:

بلال وهاب

هو زميل «سوريف» في معهد واشنطن، حيث تركز مقالاته وتحليلاته على الحوكمة في المنطقة الكردية العراقية وفي العراق ككل.

المصدر:

معهد واشنطن

<https://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/frst-jdydt-fy-snat-almwkw-lakrad-alraq>

التاريخ:

١ ديسمبر ٢٠٢١



ملخص تنفيذي

امام القادة الاكراد فرصة لان يصبحوا شركاءاً وليس مجرد مشاركين في الحكومة المقبلة اذا وقفوا بحزم ودعمو الصدر. ويعتبر وجود جبهة سياسية وعسكرية كردية موحدة اساسيا للحفاظ على الزخم ضد ما يسمى بفصائل المقاومة، والتي تشكل في نهاية المطاف اكبر تهديد لاستقرار اقليم كردستان واقتصاده. وقد يبدو ان وضع الاكراد لخلافاتهم جانباً والمخاطرة بمواجهة الفصائل المتحالفة مع ايران امرا لايمكن تصوره في الوقت الحالي، ولكنه من الممكن ان يتحقق اذا ما ادرك زعماء الكرد المخاطر طويلة المدى.



في الوقت الذي تتراجع فيه الميليشيات، على الولايات المتحدة الاعتماد بصورة أكثر على القادة الأكراد والعراقيين لإيجاد هدف مشترك يتمثل بمواجهة التصرفات المزعزعة للاستقرار التي تقوم بها الجماعات الموالية لإيران.

فور اتضاح صورة الانتخابات البرلمانية التي شهدتها العراق في تشرين الأول/أكتوبر، تبيّن أن الفصائل السياسية التي تمثل الميليشيات الشيعية المتحالفة مع إيران خسرت الكثير من المقاعد وفقدت مكانتها. ومع ذلك، حتى عندما وصف «مجلس الأمن الدولي» عملية التصويت بأنها «سليمة من الناحية الفنية»، شككت هذه الميليشيات في النتيجة وحاولت إلغاء الانتخابات والتخلص من رئيس الوزراء الذي أشرف عليها - وبالمعنى الحرفي للكلمة في الحالة الأخيرة، من خلال إرسال طائرات مسيرة محملة بالقنابل لمهاجمة مكان إقامته. ولمزيد من صرف الانتباه عن الخسارة التي منيت بها، ركزت الميليشيات مجدداً على الوحش الأسود، وهو: وجود القوات العسكرية الأمريكية في «إقليم كردستان» وفي العراق على نطاق أوسع، والتي من المتوقع أن تتحول مهمتها من القتال إلى التدريب في نهاية هذا العام.

وفي غضون ذلك، سعى الفائز الأكبر في الانتخابات، مقتدى الصدر، إلى الهيمنة على السياسة الشيعية وتشكيل «حكومة أغلبية»، داعياً الميليشيات إلى نزع سلاحها إذا أرادت الانضمام إليها. وتم تأكيد نتائج التصويت في 30 تشرين الثاني/نوفمبر، لذا سوف تتسارع الآن وتيرة المفاوضات لتشكيل الحكومة الجديدة. وبالنظر إلى النزعة العامة الحالية المناهضة للميليشيات، فأمام القادة الأكراد فرصة لأن يصبحوا شركاء وليس مجرد مشاركين في الحكومة المقبلة إذا وقفوا بحزم ودعموا الصدر. ويُعتبر وجود جبهة سياسية وعسكرية كردية موحدة أساسياً للحفاظ على الزخم ضد ما يسمى بفصائل «المقاومة»، والتي تشكل في نهاية المطاف أكبر تهديد لاستقرار «إقليم كردستان» واقتصاده.

الظلال الكثيفة للميليشيات تصل إلى كردستان

على الرغم من أن تنظيم «الدولة الإسلامية» لا يزال يمثل تهديداً في العراق، إلا أن الميليشيات الموالية لإيران المنضوية تحت راية «المقاومة» أصبحت تشكل التحدي الاستراتيجي الأكثر إلحاحاً في البلاد. وبخلاف وضع تنظيم «الدولة الإسلامية»، لا يوجد تحالف دولي ضد الميليشيات. وبالتالي، يجب أن يكون العلاج من داخل العراق.

وكما حصل في الماضي، سعت «حكومة إقليم كردستان» إلى عزل نفسها عن الاضطرابات التي شهدتها بقية أنحاء البلاد. لكن المطارات والمراكز الحضرية الخاضعة لسيطرتها تعرضت لما لا يقل عن أحد عشر هجوماً منذ تشرين الثاني/نوفمبر 2019، حيث تبنت فروع الميليشيات التي تندرج تحت راية «قوات الحشد الشعبي» التابعة للحكومة الاتحادية العراقية بعض هذه الهجمات. وحتى تنظيم «الدولة الإسلامية» لم يتمكن من إحداث مثل هذه الانتهاكات العميقة في «إقليم كردستان».

وفي النهاية، تطمح الميليشيات المدعومة من إيران إلى أن تصبح دولة داخل دولة، كما أن عزل العراق إقليمياً ودولياً أساسي لتحقيق هذا الهدف. فمن خلال مهاجمة المواقع الاستراتيجية لـ «حكومة إقليم كردستان» مثل مطاري أربيل وحرير، تسعى الميليشيات إلى حرمان الولايات المتحدة من خيار إيجاد حل بديل قريب إذا طلب من قواتها مغادرة العراق الاتحادي. كذلك، تُعدّ هذه الضربات وسيلة لتحذير الأحزاب الكردية من عدم الاضطلاع بدور صناعة الملوك مع تعمّق الانقسامات داخل المعسكر الشيعي.

المحور المحتمل لإيران؟

مما أثار استياء الميليشيات، أن طهران هنأت العراق على إجراءات انتخابات ناجحة وأدانت محاولة اغتيال رئيس الوزراء مصطفى الكاظمي - وهي إشارة محتملة إلى أن الخسارة السياسية للميليشيات لا تعني بالضرورة خسارة إيران. وبالفعل، عمدت الجمهورية الإسلامية إلى تنويع نفوذها في العراق، وقد تصب بعض التطورات السياسية في مصلحتها. على سبيل المثال، يمكن للمكاسب التي حققها حليف إيران ورئيس الوزراء السابق نوري المالكي أن تعوّض خسائر أحزاب «المقاومة»، في حين أن

الميليشيات التي ضعفت قد تصبح أكثر اعتماداً (وبالتالي تدين بالفضل) حتى ل طهران رغم استيائها من الخطاب الذي أصدرته بعد الانتخابات. وفي الوقت الحالي، وضع المسؤولون الإيرانيون أنظارهم على عملية تشكيل الحكومة العراقية التي تكتسي أهمية كبيرة. وبينما يتنافس الصدر وخصومه على المحاولة الأولى لتسمية رئيس الوزراء المقبل، حذر قائد «فيلق القدس» إسماعيل قآني الكتل الكردية والسنية من الانحياز لأي طرف في هذه المنافسة الشيعية الداخلية. وربما يقلق الجنرال الإيراني من إطالة أمد الاقتتال الداخلي، إلا أنه أبلغ أيضاً الأكراد بأنه من الضروري أن لا ينتظروا للمحور الشيعي إلى أجل غير مسمى.

وهذا لا يعني أن على القادة الأكراد الاستخفاف بكلمات طهران أو اتباع أوامر قآني. ومع ذلك، تشير التطورات الأخيرة إلى أن لديهم فرصة لممارسة بعض النفوذ في العراق وسط الخطوط الحمراء الإيرانية المتذبذبة. وفي هذه المرحلة، قد تعتقد طهران أن دعم الفصائل السياسية من غير الميليشيات في دولة عراقية ضعيفة بل مستقرة يخدم مصالحها بشكل أفضل. فالبدائل الماثلة أمامها ضئيلة - فقد خسرت إيران تأييد الشارع الشيعي ورجال الدين الشيعة بسبب شراسة ميليشياتها الوكيلة، والتي بدورها أيقظت القومية العراقية.

خيارات «حكومة إقليم كردستان» وسط النطاق الترددي المحدود إذا كانت الأحزاب الكردية تهدف إلى الانضمام إلى الفصيل العراقي الأكثر التزاماً بإنهاء إفلات الميليشيات من العقاب، فإن الصدر هو أفضل خيار لها في الوقت الحالي. وعلى غرار «الحزب الديمقراطي الكردستاني» في «حكومة الإقليم»، يحافظ فصيل الصدر على مستوى عال من السلطة المركزية والاستقلال الذاتي في المنطقة الواقعة تحت سيطرته. وفي المقابل، تحجم الأحزاب السنية بشكل مفهوم عن مواجهة الميليشيات التي تسير دوريات في مجتمعاتها السكنية - على الرغم من أنها ستكون على الأرجح أكثر استعداداً لاتخاذ إجراءات سياسية إذا وجد الصدر والأكراد وحدة الهدف ضد «المقاومة». وقد فشل المسؤولون الأكراد في التوصل إلى اتفاق ائتلافي مع الصدر قبل الانتخابات، ويبدو أن الجانبين يفضلان التفاوض بعد تأمين مقاعدهما في مجلس النواب.

ويقيناً، أن الصدر لا يخلو من المخاطر بالنسبة لـ «حكومة إقليم كردستان». فبرنامج القائم على تأسيس دولة قوية (سواء تمكن من تحقيق ذلك أم لا) يميل إلى إثارة حالة احتياج لدى الأكراد وتذكيرهم بسيناريوهات سابقة. ومع ذلك، فقد تبين أن عراقاً ضعيفاً يحمل مخاطر موازية لهم، كما أثبت تنظيم «الدولة الإسلامية» والميليشيات. ولضمان أمن الأراضي المتنازع عليها الواقعة بين «حكومة إقليم كردستان» والعراق الاتحادي، تفضل «قوات البيشمركة» التعامل مع قوات الأمن العراقية النظامية على مناهة الميليشيات في ظل «قوات الحشد الشعبي».

ومثلها مثل الكثير من الطبقة السياسية في العراق، اعتقدت «حكومة إقليم كردستان» سابقاً أن بإمكانها إرضاء الميليشيات وراعيها الإيراني. غير أن هذه الفرضية كانت خاطئة. فمنذ انتخابات عام 2018، حافظ مسؤولو الميليشيات في الحكومة على تخفيضات ميزانية «حكومة إقليم كردستان» التي فرضها المالكي في عام 2014، في حين شنت جماعاتهم المسلحة مراراً هجمات على كردستان بالصواريخ والطائرات بدون طيار.

إن ضرورة اتخاذ قادة «حكومة إقليم كردستان» الخيار الصعب وتولي دور صانعي الملوك أمر واضح، لكن هل هم على استعداد للقيام بذلك؟ قد يبدو وضع خلافاتهم جانباً والمخاطرة بمواجهة الفصائل المتحالفة مع إيران أمراً لا يمكن تصوره في الوقت الحالي، ولكن ذلك قد يتحقق إذا أدركوا المخاطر طويلة المدى. ومن غير المؤكد بشكل متزايد مَنْ يتحدث باسم «حكومة إقليم كردستان»، حيث أن سلسلة القيادة بين مؤسسات الحكومة الإقليمية والشخصيات السياسية النافذة والقادة العسكريين أصبحت غير واضحة بشكل متزايد. ولكن بدلاً من الاستمرار في الخلاف حول هذا الموضوع، يجدر بالأحزاب الكردية تمكين الرئاسة العراقية، التي تُعد أبرز المناصب التي حققتها في الحكومة الاتحادية. وإلا فإنها تخاطر بمواجهة عدة تحديات، بما في ذلك احتجاجات شعبية، وهجرة جماعية، وهجمات سافرة بطائرات بدون طيار، وتفاقم المشاكل الاقتصادية، ومحاولات تنظيم «الدولة الإسلامية» استغلال الثغرة الأمنية في الأراضي المتنازع عليها. وفي أعقاب انتخابات تشرين الأول/أكتوبر، أمام الأكراد فرصة لإيجاد شركاء اتحاديين قادرين على التخفيف من بعض هذه التحديات.

الدور الأمريكي: عدم تضييع أزمة مفيدة

بعد أن تخلّى الشعب العراقي عن الميليشيات وتجاهلتها إيران، تسعى هذه الجماعات حالياً إلى جعل البلاد رهينة من خلال تهديدات بوقوع حرب أهلية وتجدد الهجمات على غزاة وهميين. وعلى الرغم من أن فرص حفاظها على نفوذها الهائل ضئيلة، إلا أن هذه الفرص قد تزداد مجدداً إذا لم يتم التحرك لمنعها.

ولحماية المصالح الأمريكية، على واشنطن أن تواصل قيادة الدعم الدولي لسيادة العراق وقواته الأمنية في وقت تسعى فيه البلاد إلى إبعاد تنظيم «الدولة الإسلامية» والميليشيات المدعومة من إيران. يجب أن يشمل هذا الدعم المتجدد «حكومة إقليم كردستان» و«قوات البيشمركة» التابعة لها.

أما على الصعيد السياسي، فالعراق هو واحد من دولتين فقط في الشرق الأوسط تمت دعوتهما للمشاركة في «قمة الرئيس بايدن حول الديمقراطية» هذا الشهر، لذا فإن حماية نتيجة الانتخابات يجب أن تكون أولوية فورية. وبينما يتفاوض الفائزون حول ائتلافات محتملة، يجب على واشنطن أن تستمر في تركيزها على إيجاد الظروف المناسبة لتشكيل حكومة تكون مستعدة للتعامل معها - مما يعني حث بغداد على منع الأفراد الخاضعين للعقوبات من أن يصبحوا وزراء. وبالمثل، على واشنطن أن لا تشير إلى هوية رئيس الوزراء القادم الذي تفضله بل ما هو متوقع منه.

ومع ذلك، على الولايات المتحدة أن تكون أكثر حزماً في المطالبة برؤية النتائج الملموسة لبرامج بناء القدرات والإصلاح في بغداد وأربيل. فكلتا العاصمتين تنفذ من الأعداء حول تبرير السبب الذي يدفع بالميليشيات إلى مواصلة تهديد الدولة دون رادع رغم أن الشعب وجه ضربة قوية إلى «المقاومة» في الشوارع وفي صناديق الاقتراع. وصحيح أن قوات الأمن العراقية و«البيشمركة» نفذت بعض الإصلاحات المفيدة، إلا أن هذه الإصلاحات كانت مسائل عسكرية فنية إلى حد كبير ولم تتم مواءمتها بعد باتفاق سياسي. وبدلاً من التساهل مع هاتين القوتين العسكريتين، على واشنطن الضغط عليهما لتحقيق النتائج - ولا سيما «قوات البيشمركة»

فرصة جديدة في صناعة الملوك لأكراد العراق

التي تمولها الولايات المتحدة. ويمكن لقوات الأمن الكردية الموحدة والخاضعة للمساءلة أن تلعب دوراً أساسياً في الحدّ من نفوذ الميليشيات المزعزع للاستقرار وحماية الأفراد العسكريين الأمريكيين المتمركزين في «إقليم كردستان».

التوصيات والملاحظات:

- لم يتوحد الحزبان الكرديان الحاكمين في اقليم كردستان بموقف سياسي موحد حيال شكل الحكومة القادمة على الرغم من التهديدات والتحديات التي يواجهها الاقليم من قبل الفصائل المسلحة المدعومة من ايران.
- لعب الكرد ومنذ سقوط نظام صدام حسين دور بيضة القبان في التوازنات السياسية العراقية، لكن يبدو ان الانقسامات الداخلية الحادة بين اربيل والسليمانية تهدد الاكراد بفقدان دورهم هذا.
- ان استمرار الانقسام والتشظى الكردي سينعكس مفاوضات تشكيل الحكومة المركزية، وسيعمل على تعميق واطالة زمن الازمة.
- حتى اللحظة، بدا **الحزب الديمقراطي الكردستاني** **بزعامة الطالباني** اقرب للتوجه الامريكي المؤيد لتشكيل حكومة اغلبية تستبعد الفصائل المدعومة ايرانيا، في حين يتبنى الاتحاد الوطني الكردستاني موقفا يتناغم مع موقف حلفاء ايران في العراق.

نشرة تخصصية محدودة التداول تصدرها مؤسسة «غداً لإدارة المخاطر» في بغداد وتتركز مهمتها في ترجمة اهم ما تناوله مراكز التفكير العالمية حول العراق وتقوم ايضا بترجمة اشياء مهمة يعتقد فريق العمل ضرورة اطلاق صانع القرار عليها. ونود ان نشير هنا الى مجموعة امور:-

الامر الاول: تتالف كل ترجمة من:

- ملخص تنفيذي: وهو خلاصة الترجمة حسب كاتبها وتقوم المؤسسة فقط بترجمتها وتلخيصها ولا يتصرف بافكارها ومفرداتها.
- ترجمة نص المادة مع الاشارة الى الفقرات المهمة عبر تظليلها باللون الغامق.
- الملاحظات والتوصيات: وهي تمثل راي المؤسسة ورؤيتها للموضوع. وليس بالضرورة تبني المؤسسة للفكرة بل هو خلاصة ما وصل له راي المترجم والباحث.

الامر الثاني: تقوم المؤسسة بترجمة النص كما هو، فلا يعني ان المؤسسة تتبنى رأي الكاتب.

الامر الثالث: ان هذه النشرة تخصصية وترسل فقط لمجموعة محدودة جدا من صناع ومتخذي القرار في العراق. ولا يجوز نشرها شرعاً وقانوناً الا باذن من مدير المؤسسة حصراً.

الامر الرابع: يسر المؤسسة استقبال ملاحظاتكم وتصويباتكم وانتقاداتكم البناءة. على البريد الالكتروني ورقم الهاتف المثبتين على صفحات النشرة.

الامر الخامس: المؤسسة مستقلة ماليا واداريا بشكل كامل ولا تستقبل اي تبرعات او معونات.



IRAQCOPY

Iraq In Global Think Tanks